

هيئة التحقيق والادعاء العام والدور المنوط بها في المجتمع

إنشاء الهيئة يعد نقلة حضارية ونوعية متقدمة في تنظيم وتحديث أنظمة وأساليب وإجراءات العدالة الجنائية

رئيس جديد وطموحات كبيرة

متخصصة لتأهيل أعضاء الهيئة لممارسة أعمالهم بكفاءة وقدرة عالية، وقد باشرت الهيئة أعمالها اعتباراً من عام ١٤١٦هـ.

تاريخ تأسيس الهيئة وفكرة ذلك:

صدر المرسوم الملكي الكريم ذو الرقم (٥٦/م) في ١٠/٢٤/١٤٠٩هـ المبني على قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (١٤٠) في ١١٣/٨/١٤٠٩هـ بالموافقة على نظام هيئة التحقيق والادعاء العام. وصدرت لأئحة أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام والعاملين فيها بناء على قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (١٤٠) في ١٣/٨/١٤٠٩هـ.

أما فكرة التأسيس فقد تضمن قرار مجلس الوزراء المشار إليه ذلك، فقد وردت الإشارة إلى أن التحقيق في الجرائم والادعاء به أمام الجهات القضائية تنظمه القواعد الواردة في نظام مديرية الأمن العام الذي مضى على صدوره مدة طويلة، ولأن قضايا التحقيق ورفع الادعاء به قد أصبح على درجة كبيرة من التشعب والتعقيد ذلك الأمر الذي يؤدي إلى إطالة البت فيها. وفي ضوء هذه المتغيرات وانطلاقاً من الاتجاه التطويري في كافة المجالات رئي إنشاء سلطة مختصة بالتحقيق والادعاء.

وبهذا يظهر أن إنشاء الهيئة إنما هو تطوير لإجراءات قائمة قبل إنشائها وتأكيد لما جرى عليه العمل في المملكة العربية السعودية من أن دستورها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهما الحاكمان على جميع أنظمة الدولة. وقد أكدت على ذلك المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم ونصها: «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة».

وقد حقق إنشاء الهيئة أهدافاً كثيرة، منها:

تفريغ رجال الأمن لمهامهم الأساسية في مكافحة الجريمة بمنع حدوثها والحد منها والبحث عن مرتكبي الجرائم وضبطهم وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق وتوجيه الاتهام وتنفيذ الأحكام الشرعية أو النظامية النهائية المكتسبة للقضية وفقاً لما ورد في النظام.

صدر الأمر الملكي ذو الرقم أ/٢٦٢ في ١٣/٨/١٤٢٦هـ بتعيين الشيخ محمد بن فهد العبدالله رئيساً لهيئة التحقيق والادعاء العام خلفاً للرئيس السابق محمد بن سلمان المهوس واستقبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية بمكتبه بجدة يوم ١٤/٨/١٤٢٨هـ فضيلة الشيخ محمد بن فهد العبدالله، وهناه سموه خلال اللقاء على هذه الثقة الكريمة متمنياً له مزيداً من التوفيق والسداد موجهاً سموه إياه إلى بذل الجهود لما من شأنه تحقيق الأهداف والمهام التي أنشئت من أجلها الهيئة.

من جانبه أعرب معالي رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد بن فهد العبدالله عن جليل شكره وتقديره لثقة ولاة الأمر واستمع معاليه لتوجيهات سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز مؤملاً أن يحقق هو وزملاؤه في الهيئة كل ما يتطلع إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله وسمو وزير الداخلية في خدمة الدين ثم المليك والوطن.

بداية المهام:

بعد صدور أول ميزانية لهيئة عام ١٤١٥/١٤١٤هـ تم وضع خطة عمل روعي فيها ترتيب الأولويات وفي مقدمتها اختيار الكفاءات البشرية المؤهلة التي ستتولى العمل بها، وتشكلت لهذا الغرض لجان لاختيار الأعضاء المناسبين وكان أغلبهم من حديثي التخرج، وهذا مما يتطلب توفير التأهيل والتدريب العلمي والعملية عالي المستوى لهم قبل مباشرتهم مهام عملهم، وتحقيقاً لذلك قامت الهيئة بالتنسيق مع عدد من الجهات العلمية والتدريبية منها المعهد العالي للقضاء، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، ومعهد الإدارة العامة بالرياض، والمعهد العالي للعلوم الأمنية والمعهد المصرفي بمؤسسة النقد العربي السعودي، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، لتنفيذ برامج تدريبية

❖ من إعداد حمد بن عبدالله الخنين الباحث في المجلة



- أ - التحقيق في الجرائم.
- ب - التصرف في التحقيق برفع الدعوى أو حفظها طبقاً لما تحدده اللوائح.
- ج - الادعاء أمام الجهات القضائية وفقاً لللائحة التنظيمية.
- د - طلب تمييز الأحكام.
- هـ - الإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية.
- ز - الرقابة والتفتيش على السجون، ودور التوقيف، وأي أماكن تنفذ فيها أحكام جزائية والقيام بالاستماع إلى شكاوى المسجونين، والموقوفين والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، ومشروعية بقائهم في السجن، أو دور التوقيف بعد انتهاء المدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سجن أو وقف منهم بدون سبب مشروع، وتطبيق ما تقتضيه الأنظمة في حق المتسببين في ذلك، ويجب إحاطة وزير الداخلية بما يبدو من ملاحظات في هذا الشأن، ورفع تقرير له كل ستة أشهر عن حالة السجناء والموقوفين.
- ح - أي اختصاصات أخرى تسند إليها بموجب الأنظمة، أو اللوائح الصادرة طبقاً لهذا النظام، أو قرارات مجلس الوزراء أو الأوامر السامية.

اختصاص الهيئة المكاني

يشمل اختصاص الهيئة جميع الجرائم التي تقع داخل المملكة إلا ما استثنى بنظام أو بقواعد تصدر من مجلس الوزراء، كما يشمل الجرائم الواقعة خارج المملكة إذا كانت الجهة القضائية في المملكة مختصة بمقتضى الأنظمة أو المعاهدات التي تكون المملكة طرفاً فيها.

كيفية تعيين أعضاء الهيئة وأسماء وظائفهم

يشترك في من يعين عضواً في الهيئة ما يلي:

ومن ذلك ألا يرفع إلى القضاء إلا الحالات التي تتوفر فيها الأدلة والقرائن على جدية الاتهام، وفي هذا محافظة على الحقوق.

ارتباط الهيئة

ترتبط الهيئة بصاحب السمو الملكي وزير الداخلية وفق ما نصت عليه المادة الأولى من نظام الهيئة، ويكون لها ميزانية ضمن ميزانية الوزارة، ومدينة الرياض مقرها الرئيس، وتنشأ الفروع اللازمة لها داخل المقر الرئيس أو خارجه، وصاحب السمو الملكي وزير الداخلية يتولى الإشراف على الهيئة ويتخذ الإجراءات والتدابير أو يتقدم إلى الجهات المختصة بما يراه من المقترحات أو المشروعات التي من شأنها ضمان المستوى اللائق بالتحقيق والادعاء، كما يتولى رئيس الهيئة الإشراف على جميع إدارات الهيئة ودوائر التحقيق والادعاء فيها وجميع المحققين والعاملين بها.

الرجوع في عمل أعضاء الهيئة

الرجوع في عمل أعضاء الهيئة هو أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة وقد قرر ذلك النظام الأساسي للحكم، وأكدت عليه المادة الأولى من نظام الإجراءات الجزائية والمادة الأولى من نظام المرافعات الشرعية، وما نصت عليه المادة الخامسة من نظام الهيئة على أن يتمتع أعضاء الهيئة بالاستقلال التام، ولا يخضعوا في عملهم إلا لأحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في مجال عملهم.

اختصاصات الهيئة النوعية

تختص الهيئة وفقاً لنظامها بـ:

- ٦ - فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة.
- ٧ - العجز الصحي.
- ٨ - عدم ثبوت صلاحية العضو خلال فترة التجربة.
- ٩ - الوفاة.

الفروع والدوائر

بدأت الهيئة مباشرة اختصاصاتها وفق خطة زمنية مدروسة تحقق من خلالها مباشرة العمل في مناطق المملكة وعددها ثلاث عشرة منطقة حسب ما ورد في نظام المناطق إضافة إلى افتتاح أكثر من ستة وثلاثين دائرة في كل من «جدة، الطائف، خميس مشيط، وادي الدواسر، حفر الباطن، الإحساء، الدوادمي، الخرج، ينبع، القريات، الخبر، الليث، عنبزة، القنفذة، صبيا، القطيف، الدرعية، رفحاء، بلجرشي، الرس، بيشة، شرورة، الجبيل، المجمعة، صامطة، أبو عريش، الزلفي، القويعة، حوطة بني تميم، محاليل عسير، رابغ، العلا، البكيرية، المخوة، تيماء، المذنب، وقد باشرت الفروع جميع اختصاصاتها في الرقابة على السجون وتنفيذ الأحكام والادعاء وفي التحقيق في معظم الجرائم.

وهناك أربع عشرة دائرة اعتمدت في ميزانية عام ١٤٢٧ - ١٤٢٨ هـ في المحافظات التالية: «الأفلاج، عفيف، شقراء، بقيق، الخفجي، الجموم، النماص، أحد المسارحة، بقاء، الغزالة، الوجه، ضبا، المنطق، دومة الجندل» ل يبلغ عدد الدوائر خمسين دائرة. وتوسع الهيئة إلى التوسع في اختصاص الهيئة النوعي والمكاني ليشمل كافة المحافظات حسب خطة الهيئة وحسب ما حدده نظام المناطق.

مهام دوائر التحقيق والادعاء

تتكون دائرة التحقيق من عدد من الأعضاء يختلف درجاتهم وذلك للتحقيق في القضايا التي تقع داخل اختصاص كل دائرة.

أما دائرة الادعاء العام فمن مهمات أعضائها دراسة ملف القضية من حيث تاريخ وقوع الجريمة ومكانها ونوعها وتاريخ القبض على المتهم والتأكد من إثبات شخصيته ووجود محضر المعاينة والإطلاع على التقارير الطبية والمخبرية والتأكد من نظاميتها وصحيفة السوابق، وشهادة الشهود إن وجدت واعتراف الجاني وتصديقه، ثم يحدد الجهة القضائية المختصة بنظر القضية ثم يتولى المدعي العام مباشرة دعوى الحق العام أمام الجهة القضائية المختصة.

مهام دائرة الرقابة على السجون وتنفيذ الأحكام

الرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف وأي أماكن تنفذ فيها أحكام جزائية والقيام بالاستماع إلى شكاوى

- أ - أن يكون سعودي الجنسية.
- ب - أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- ج - أن يكون متمتعاً بالأهلية اللازمة.
- د - أن يكون حاصلأ على شهادات إحدى

كليات الشريعة بالمملكة، أو شهادات أخرى معادلة لها، أو أن يكون حاصلأ على شهادة تخصص الأنظمة من إحدى جامعات المملكة، أو شهادة أخرى معادلة لها، ويشترط في حالة المعادلة أن ينجح في امتحان خاص يعقد لهذا الغرض.

- هـ - ألا يقل عمره عن اثنين وعشرين عاماً.
- و - أن يكون لائقاً صحياً للخدمة.
- ز - ألا يكون قد حكم عليه بحد، أو تعزير، أو في جرم مخل بالشرف، أو بالأمانة، أو صدر بحقه قرار تأديبي بالفصل من وظيفة عامة، ولو كان قد رد إليه اعتباره.
- ح - أن يجتاز بنجاح الاختبار الذي يعقد لغرض التعيين.
- و بعد أن يعين العضو في الهيئة يخضع لبرنامج تدريبي لا تقل مدته عن ستة أشهر.

أسماء وظائف الأعضاء:

- ملازم تحقيق
- مساعد محقق
- محقق ثان
- وكيل رئيس دائرة تحقيق وادعاء (ب).
- وكيل رئيس دائرة تحقيق وادعاء (أ).
- رئيس دائرة تحقيق وادعاء (ب).
- رئيس دائرة تحقيق وادعاء (أ).
- نائب الرئيس.

وتكون مرتبات أعضاء الهيئة وفقاً لسلم رواتب أعضاء الهيئة ويتم شغل وظائف أعضاء الهيئة ونقلهم إلى جهات أخرى بأمر ملكي بناء على قرار من لجنة إدارة الهيئة وتوصية وزير الداخلية.

إنهاء خدمات عضو الهيئة

تنتهي خدمات عضو الهيئة بأحد الأسباب الآتية:

- ١ - قبول الاستقالة.
- ٢ - بلوغ سن الخامسة والستين.
- ٣ - قبول طلب الإحالة على التقاعد طبقاً لنظام التقاعد.
- ٤ - الإحالة على التقاعد طبقاً للمادة الخامسة والعشرين من النظام.
- ٥ - الحصول على تقدير أقل من المتوسط في تقرير الكفاية ثلاث مرات متوالية.

المسجونين، والموقوفين والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، ومشروعية بقائهم في السجن، أو دور التوقيف بعد انتهاء المدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سجن أو أوقف منهم بدون سبب مشروع، وتطبيق ما تقتضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك.

التدريب والتأهيل

قامت الهيئة بالتنسيق مع عدد من الجهات لتدريب أعضائها في الجهات الأكاديمية ومراكز الشرط وإدارات مكافحة المخدرات والرقابة على السجون.

وقامت الهيئة بوضع خطة تدريب متكاملة لتدريب أعضائها بكافة المستويات الوظيفية بمختلف التخصصات، فقد نفذت الهيئة عدة برامج تدريبية خاصة بالأعضاء ومنها:

١ - برامج «التحقيق الجنائي - الادعاء العام والمحكمة الجنائية - المرافعات أمام الجهات القضائية»، وقد تم تدريب ٢٣٤ عضواً في معهد الإدارة العامة.

٢ - برنامج أساليب التحقيق في القضايا الجنائية، وقد تم تدريب ٦١٦ عضواً في المعهد العالي للدراسات الأمنية التابع لكلية الملك فهد الأمنية.

٣ - برنامج التعريف بنظام الإجراءات الجزائية وقد تم تدريب ٣٣٥ عضواً في المعهد العالي للدراسات الأمنية التابع لكلية الملك فهد الأمنية.

٤ - برنامج الرقابة على السجون فقد تم تدريب ٣٦٨ عضواً في المعهد العالي للدراسات الأمنية التابع لكلية الملك فهد الأمنية.

٥ - برنامج الادعاء العام والمحكمة الجنائية تم تنفيذها في ١٩/١/٢٠١٩هـ في معهد الدراسات الأمنية.

٦ - البرنامج المالي للقطاعات الأمنية والتحقيقية في القضايا الأمنية فقد بلغ عدد المتدربين ٢٤٥ عضواً في المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد.

٧ - برنامج القانون الدولي فقد بلغ عدد المتدربين ٨١ عضواً في معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية.

٨ - برنامج إجراءات التحري والمراقبة والبحث الجنائي وبلغ عدد المتدربين ٨٣ عضواً في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٩ - برنامج دراسة مسرح الجريمة وقد بلغ عدد المتدربين ٩ أعضاء في جامعة نايف العربية.

١٠ - برنامج مكافحة سرقة السيارات وقد بلغ عدد المتدربين ١٧ عضواً في جامعة نايف العربية.

١١ - برنامج التحقيق في حوادث الحريق وقد بلغ عدد المتدربين ٢١ عضواً في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٢ - برنامج الإحصاء الأمني الجنائي وقد بلغ عدد المتدربين

٣٢ عضواً في جامعة نايف العربية.

١٣ - برنامج مكافحة الفساد الإداري وقد بلغ عدد المتدربين

٩ أعضاء في جامعة نايف العربية.

١٤ - برنامج الجرائم المنظمة وقد بلغ عدد المتدربين ٩ أعضاء

في جامعة نايف العربية.

١٥ - برنامج مكافحة جرائم التهريب وقد بلغ عدد المتدربين

٩ أعضاء في جامعة نايف العربية.

١٦ - برنامج التحقيق في حوادث المرور وقد بلغ عدد المتدربين

٦١ عضواً في جامعة نايف العربية.

١٧ - برنامج كتاب الضبط وقد بلغ عدد المتدربين ٤٦٨ متدرباً

في معهد الإدارة العامة.

١٨ - برامج اللغات، فقد تم تدريب ٥٥ من منسوبي الهيئة

على الإلمام باللغة الأجنبية الفرنسية والتركية والفارسية والأسبانية والأوردية والإنجليزية وقد نفذت هذه البرامج في معهد الإدارة العامة والمعهد العالي للدراسات الأمنية ومعهد الدراسات الدبلوماسية.

١٩ - البرامج الخاصة بالموظفين الإداريين فقد بلغ عدد

المتدربين لبرامج معهد الإدارة العامة ١٠٣٣ متدرباً ولبرامج مركز المعلومات ١٠٣١ متدرباً.

٢٠ - شاركت الهيئة في برامج المنظمة العربية للتنمية

الإدارية للاطلاع على تجارب الآخرين وقد بلغ عدد المتدربين ١٤٩ عضواً وإدارياً.

مشاركات الهيئة في الندوات والمؤتمرات داخلياً وخارجياً

شاركت الهيئة في عدد من ندوات ومؤتمرات داخل المملكة خلال الفترة من ١٧/١٤هـ إلى نهاية شهر شعبان من عام ٢٠١٤هـ وبلغ عددها (٤٩) مؤتمراً وندوة شارك بها (٣٣٤) مشاركاً.

كما شاركت الهيئة في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الخارجية لإكساب منسوبيها خبرات متنوعة، وقد بلغ عدد المشاركين فيها ١٢١ مشاركاً.

الدراسات العليا الداخلية

أتيحَت الفرصة لثلاثين بالدراسات العليا التخصصية في الميادين ذات العلاقة وتطبيقاتها بمفهوم شامل والعناية بالدراسات الخاصة بالتشريع الجنائي الإسلامي والتوسع في بحوثها وتطوير قدرات الكوادر والقيادات بالهيئة، وقد رشَّح «دارسين» للحصول على درجة الدكتوراه ٤٢، دارساً للحصول على درجة الماجستير موزعين على جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمدينة وجامعة أم القرى والمعهد العالي للقضاء.